يتصاعد الحراك الداخلي الليبي والضغوط الدولية الرافضة لقرار البرلمان سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، وذلك مع توجه لتنظيم تظاهرات تعبيراً عن ذلك، وفي ظل تشديد دولي على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ديسمبر المقبل

ليبيا
حراك لإسقاط سحب الثقة

تمسك محلي ودولي بحكومة الدبيبة وتحضير لتظاهرات رافضة لإقالتها

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لم تمضِ ساعات قليلة على عقد رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح جلسة برلمانية أقرت سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وأثارت مخاوف من صراعات جديدة في ليبيا تطيح الانتخابات التشريعية والرئاسية، المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، حتى برز حراك شعبي وسياسي واسع لإسقاط قرار البرلمان الذي قوبل بتشكيك كبير في قانونيته، مع اعتراضات واسعة عليه، كان أبرزها من البعثة الأممية في ليبيا التي أكدت أن الشرعية تظل لحكومة الوحدة حتى إجراء انتخابات. ويشي هذا الحراك والمواقف الرافضة، داخلياً وخارجياً، بأن لا مفاعيل فعلية لقرار مجلس النواب. وبعد ساعات من قرار البرلمان، تجمّع محتجون ليل الثلاثاء في ميدان الشهداء بالعاصمة طرابلس تنديداً بالقرار، ورددوا هتافات منها «الشعب يريد إسقاط البرلمان». ووجّه الدبيبة كلمة للمتظاهرين في ميدان الشهداء، داعياً لتظاهر يوم غد الجمعة، وقائلاً «موعدنا الجمعة للتعبير عن موقفكم من طرابلس وطبرق والكفرة وسبها وكل المدن الليبية». وأضاف «الشرعية لكم من كل المدن وأنتم من تقررون وليس هؤلاء المعطلون»، في إشارة لمجلس النواب. وقال الدبيبة: «البرلمان سيسقط حتماً، ولن يكون ممثلاً للليبيين طالما هو بهذه الصورة». وتابع «هؤلاء المعطلون لا يريدون إلا الحرب والدمار ولا يمكن الطعن في جميع أعضاء مجلس النواب فهناك شرفاء بينهم»، في إشارة إلى 38 نائباً أصدروا بياناً في وقت متأخر من ليل الثلاثاء، للإعلان عن رفضهم قرار سحب الثقة. وتابع الدبيبة: «تلقيت اتصالات من كافة ربوع ليبيا، وأنتم لستم وحدكم في هذا المكان، سنوصل الشعب إلى الانتخابات». وأردف: «لا بد من إقرار دستور، وتكون انتخابات نزيهة، وأنتم من تقررون هذه الانتخابات».

وفي السياق، دعت ست منظمات أهلية مدنية في ليبيا، في بيان مشترك، وعدد من النشطاء، المواطنين إلى الخروج في تظاهرات في المدن الليبية المختلفة، مساء غد الجمعة، للمطالبة بإسقاط مجلس النواب ودعوة المجلس الرئاسي لإصدار القوانين المنظمة للانتخابات وإجرائها في موعدها المحدد يوم 24 ديسمبر المقبل.

كما أعلن عُمد 65 بلدية من أصل 116 في ليبيا رفضهم قرار مجلس النواب سحب الثقة من حكومة الوحدة، معتبرين أنه بلا سند دستور ولا قانوني، ويهدف إلى عرقلة الوصول إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية. وقال العمداء، في بيان مصور، إن ما حدث «مخالفة صريحة وواضحة للإعلان الدستوري وتعديلاته والاتفاق السياسي (لعام 2015) وخريطة الطريق المتفق عليها في جنيف». وأوا أن «هذه الخطوة لا يمكن وصفها إلا بالتزوير والتدليس، ولا تهدف إلا إلى إثارة الفوضى، وهي خروج عن مسار خريطة الطريق المتفق عليها في جنيف، ومحاولة لعرقلة الوصول إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية».

وفي سياق موقف المكونات السياسية والاجتماعية من سحب الثقة من الحكومة، أعلن المجلس الأعلى لحكماء وأعيان ليبيا، أمس الأربعاء، عن رفضه للقرار. وقال المجلس، في بيان إن مجلس النواب «لا يملك حق حجب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية منفرداً»، مضيفاً «نحن نرفض هذا القرار العبثي وندعو الشعب إلى مساندة الحكومة في ممارسة مهامها حتى الانتهاء من إجراء الانتخابات وتسليم السلطة». وعلى صعيد الأحزاب انضم حزب «الجبهة الوطنية» وحزب «التجديد» إلى قائمة الأحزاب المعارضة لقرار سحب الثقة من الحكومة.

دعوات لتظاهرات غداً الجمعة في مناطق عدة لرفض قرار البرلمان

بيان لعُمد 65 بلدية من أصل 116 في ليبيا يرفض قرار مجلس النواب

وكانت البعثة الأممية في ليبيا قد أكدت في بيان لها مساء الثلاثاء أن «حكومة الوحدة الوطنية الحالية تظل الحكومة الشرعية حتى يتم استبدالها بحكومة أخرى من خلال عملية منتظمة تعقب الانتخابات». وقالت إنها «تلقت بقلق تقارير بشأن قيام مجلس النواب بحجب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية»، مضيفة أنها «كانت تتوقع أن تتركز جهود مجلس النواب على وضع اللمسات الأخيرة على قانون الانتخابات البرلمانية، وأن تعمل قيادة المجلس على تعزيز جهودها نحو بناء توافق واسع النطاق بشأن الإطار التشريعي للانتخابات، الذي يجرى العمل عليه». وحثت البعثة مجلس النواب على استكمال العمل على قانون الانتخابات النيابية خلال الأسبوع المقبل في أقصى تقدير». ودعت إلى «الامتناع عن أي إجراء يمكن أن يقوض العملية الانتخابية ووحدة البلاد وأمنها واستقرارها». وأضافت البعثة: «يجب أن يبقى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 ديسمبر، الهدف الأسمى، وأي جهود معارضة لقرار سحب الثقة من الحكومة، لتحويل الانتباه إلى أهداف أخرى يقع ضد إجراء الانتخابات في هذا الموعد».

وفي السياق، قال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، أمس من نيويورك، إن «المجتمع الدولي يتوقع من المسؤولين الليبيين في طرابلس وبقية البلاد (التحرك) لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر». وأضاف قبل اجتماع وزاري خاص بليبيا نظم بشكل مشترك مع نظيريه الفرنسي والإيطالي على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه «يجب مواصلة العمل حتى يغادر المرتزقة الأجانب الكثر الموجودون في ليبيا». كذلك دعا وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إلى ضرورة «العمل على أن تتوصل الأطراف الليبية إلى اتفاق بشأن الانتخابات، لا سيما على ضوء التطورات الأخيرة التي شهدت قيام برلمان طبرق بسحب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة». وأضاف على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أن «الانتخابات تزداد أهميتها، خصوصاً في ظل خطر وقوع عنف وعدم استقرار».

ولم تتوقف الانتقادات على ذلك، إذ كشفت مصادر برلمانية من طبرق لـ«العربي الجديد» عن تلقي صالح اتصالات عدة من أطراف دولية عبّرت عن استيائها من قرار سحب الثقة من الحكومة. وتضاربت المعلومات حول طلب صالح إجازة للهروب من الضغوط عليه، فيما قالت المصادر إن صالح وبعد موجة الاستياء التي واجهها، تقدّم بإجازة لهيئة رئاسة المجلس بدءاً من يوم أمس الأربعاء، ولمدة ثلاثة أشهر، أي حتى موعد الانتخابات، فإن المتحدث باسم مجلس النواب، عبد الله بليحق، نفى في وقت لاحق لـ«الأناضول» ما قال إنها «شائعات حول تقديم صالح طلب إجازة». لكن صالح كان قد أشار إلى تلقيه اعتراضات على قراره من خارج ليبيا، إذ أكد في مداخلة صوتية مع قناة تلفزيونية ليل الثلاثاء أن رئيس البعثة الأممية في ليبيا يان كوبيتش اتصل به معترضاً على قرار سحب الثقة. وتابع «أبلغته أنه فهم أن الحكومة أقيلت نهائياً ولا توجد حكومة في ليبيا، وأوضحت له أن هذه الحكومة حكومة تسيير أعمال واقتنع بذلك».

حث الدبيبة الليبيين على التعبير عن رفضهم لسحب الثقة (محمود تركية/ فرانس برس)

للحديث تتمة...

نهاية الأعيب عقيلة صالح

اسامة علي

يبدو أن السحر انقلب على الساحر، فلم تجد التمائم القانونية لرئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، التي كانت يستحضرها من ثغرات لوائح مجلس النواب، قبولاً هذه المرة، فلم تمر ساعات على إعلانه سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية حتى تصاعدت تصريحات النواب أنفسهم لتكشف عن انتهاء صلاحية تمائمه القانونية التي مرر عبرها عشرات القوانين والقرارات من دون تصويت، ومنها قانون انتخاب رئيس الدولة، قبل أيام.

لطالما استخدم نشطاء ومدونون ليبيون وصف «التمائم» للتعبير عن كيفية تمرير عقيلة صالح لقوانين وقرارات تتطلب تصويتاً وسط صمت النواب، لكن الحقيقة أن صالح مارس العمل القانوني في فترات سابقة، ويعرف كيفية خلق ثغرات في أي قانون لاستثمارها. أما الاتفاق السياسي الموقّع في الصخيرات المغربية عام 2015، وخريطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فلا يزالان ضمن بنود أعمال مجلس النواب المعلّقة، ولم يصادق عليهما النواب حتى الآن، وكلها التفافات خلقت ثغرات سمحت لصالح بالمناورة وتمرير القرارات والقوانين. عندما أعلن 38 نائباً عن عدم اعترافهم بقرار سحب الثقة من الحكومة أمس الأول الثلاثاء، خرج صالح بعدها بساعات، ليعلن أنه استند في قراره إلى القانون رقم 4 لسنة 2014، والرسالة كانت واضحة. فمقابل مطالبة النواب الـ38 بضرورة تفعيل الدائرة الدستورية المجمّدة بقرار من المحكمة العليا، فإن صالح أراد تذكيرهم بأن الدائرة الدستورية هي من حكمت عام 2014 بعدم دستورية انعقاد مجلس النواب من أساسه، وبالتالي إذا تخلوا عنه فسيتخلى عن الجميع.

لكن ما لم يتفطن له صالح وحلفاؤه، ولم يكن في حساباتهم، الموقف الشعبي الذي عكسته وقفات احتجاجية من قبل أهالي طرابلس في الغرب، وسبها في الجنوب، المعارضة لقرار سحب الثقة من الحكومة، بل والمطالبة بإسقاط مجلس النواب.

أما في الشرق فكان الوضع صادماً بشكل أكبر، إذ تجمهر العشرات من طبرق التي تحتضن مقر مجلس النواب، في ساحة المدينة ليعلنوا عن الموقف نفسه، قبل أن ينضم للرافضين 65 عمدياً من عمداء بلديات الليبية من مختلف مناطقها. وعلى الرغم من أن الوضع لا يزال غامضاً ومرتبكاً حتى الآن، إلا أن الحقيقة التي لا تحتاج لتوضيح هي أن عقيلة صالح سحب ثقة الليبيين من مجلس النواب وكشف عن حقيقة تلاعبه بالقرارات والقوانين طيلة سنوات.

هيكل تنظيمي جديد لـ«داعش» يشغل العراق

تحاول القوى الأمنية العراقية، بمساعدة قوات التحالف الدولي، فهم الهيكل التنظيمي الجديد لتنظيم «داعش»، بعد تصاعد هجماته المسلّحة في أنحاء عدة من البلاد، في الأشهر الحالي

بغداد ـ **زيد سالم، محمد علي**

تسعى السلطات الأمنية العراقية في بغداد منذ منتصف أغسطس/آب الماضي، إلى جمع قاعدة معلومات جديدة عن بقايا وجيوب مسلحي تنظيم «داعش» في البلاد، على ضوء التحركات الجديدة للتنظيم في مدن شمال العراق وغربه. وتعتقد السلطات العراقية أن مسلحي «داعش» أعادوا ترتيب خيوط تواصلهم مجدداً وتشكيل قيادة هرمية مصغّرة، سمحت له أخيراً بإعادة رصّ صفوف التنظيم وتأمين الاتصال بين خلاياه وقيادته الجديدة. ويربط المسؤولون هذا الأمر بارتفاع وتيرة الهجمات والاعتداءات في الفترة الأخيرة، خصوصاً في مناطق كركوك وديالى وصلاح الدين، والتي بدت منسقة ومتزامنة في مناطق عدة من البلاد في وقت واحد، إلى جانب استعادة «داعش» نشاطه الإعلامي على مستوى البيانات والإصدارات من خلال منصات على تطبيق «تلغرام». وحول عودة تهديدات «داعش»، أفاد مسؤول عراقي في جهاز الأمن الوطني في بغداد لـ«العربي الجديد»، بأن الأجهزة الاستخبارية العراقية، وبدعم أميركي، تسعى للتعرف على قيادات وعناصر التنظيم الفاعلين في العراق. وأضاف أن «غالبية الأسماء المعروفة في تنظيم داعش قُتلت خلال المعارك أو القصف الجوي أو أنها اختفت، ويُعتقد أن مصيرها حُسم داخل الأراضي السورية نتيجة المعارك والقصف أيضاً، والعراق بحاجة لتحديث بيانات العناصر الفاعلة في التنظيم على مستوى الاسم والصورة». ورجّح أن يكون هناك قسم منهم منخرطا داخل المجتمع وليس في المناطق الصحراوية والجبلية في شمال العراق وغربها، وفقاً للأعتقاد الأمني السائد حالياً. وتحدث عن مساعدات استخبارية من الجانب الأميركي، كان آخرها توفير محاضر اعترافات عناصر وقيادات التنظيم الموجودين في سجن تابع لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) في الحسكة السورية، بغية المساعدة في فهم المتبقي من قادة وعناصر التنظيم ووجهتهم الأخيرة بعد انتهاء أخر المعارك المباشرة في سورية بمنطقة الباغوز عام 2019.

ويأتي التنسيق الجديد بين القوات العراقية والجانب الأميركي، مع ترقب انسحاب أولى دفعات القوات القتالية الأميركية العاملة في العراق قبل نهاية الشهر الحالي ضمن اتفاق تقليص القدرات القتالية في قاعدتي عين الأسد وحرير، بمحافظتي الأنبار وإربيل غربي وشمالي على التوالي، الذي من المقرر أن يستكمل نهاية العام الحالي. وستتغير طبيعة مهام تلك القوات من قتالية إلى استشارية وتدريبية، في وقت يتزايد الجدل حالياً في العراق عن مدى تأثر البلاد بهذا الانسحاب، على الرغم من صدور إشارات أميركية عدة في الفترة الأخيرة، تؤكد أنّ ما سيتم فعلياً على الأراضي العراقية هو تغيير مهمة القوات الأميركية من قتالية إلى مهام تدريب واستشارة ودعم، وليس انسحاباً كاملاً.

ومنذ مطلع الشهر الحالي شهد العراق 16 اعتداءً، كانت محافظتا كركوك وصلاح الدين الأعلى من مسارحها، تليهما ديالى في الشرق. وتسبّبت الهجمات التي نفّذها مسلحو التنظيم بواسطة كمائن وهجمات مسلحة وعبوات ناسفة وعمليات خطف ثم عمليات قتل طاولت أفراد عشائر وعناصر أمن، قُتل وأصيب فيها أكثر من 45 شخصاً، وذلك على الرغم من استمرار تنفيذ الحملات العسكرية شبه الأسبوعية بغطاء ودعم من طيران التحالف الدولي.

وعن ذلك، قال المتحدث باسم قيادة العمليات المشتركة في العراق اللواء تحسين الخفاجي، لـ«العربي الجديد»، إن «العراق يحتاج دائماً إلى تطوير معلوماته الأمنية والاستخباراتية»، مضيفاً أن «قوات التحالف الدولي ملتزمة بتقديم الجهد الاستخباري وتبادل المعلومات مع القوات العراقية، إضافة إلى الوظيفة المهمة التي تقوم بها وهي الاستطلاع والضربات الجوية ضد تنظيم داعش». ولفت الخفاجي إلى أن العراق يتعاون مع التحالف الدولي، بمسألة تبادل المعلومات وتحديث قواعد البيانات بين فترة وأخرى بناءً على المستجدات في ملف محاربة الإرهاب، وهذا لا يعني عدم تمكّن الوكالات الأمنية العراقية من التوصل إلى معلومات، بل إنها جديرة بالثقة وتعمل دائماً على رفد القطعات العسكرية بالمعلومات المهمة. وقال إنه خلال الأسابيع الماضية تمكنت القوات العراقية من إلقاء القبض على قادة خطرين ومهمين من التنظيم بناءً على معلومات عراقية خالصة، في محافظات ديالى وأطراف نينوى وفي أطراف محافظات نينوى وصلاح الدين وكركوك. لكنه استدرك أن هناك مناطق وعرة يعتمد فيها العراق على التحالف الدولي من أجل توفير الاستطلاعات ورفد وزارتي الداخلية والدفاع بالمعلومات والبيانات، مثل مناطق حمرين وحاوي العظيم وزغيتون وغيرها.

من جهته، قال الأمين العام لوزارة البشمركة في إقليم كردستان العراق الفريق جبار الياور، إن «العمليات الإرهابية في العراق لم تنتهِ، كما أن مسلحي داعش لا يزالون يتحركون في بعض المناطق الرخوة أمنياً، وهناك حاجة دائمة للجانب الأميركي والتحالف الدولي، في سبيل تأسيس قواعد بيانات مُحدثة باستمرار عن قيادات وعناصر التنظيم». وشدّد في حديث مع «العربي الجديد»، على أن «الجانب الأميركي على شراكة دائمة وحقيقية مع العراق وأقليم كردستان، وهناك تعاون دائم، والهجمات التي ينفذها داعش تستدعي المزيد من التعاون والشراكة».

وتعليقاً على ذلك، قال الخبير بالشأن الأمني والسياسي العراقي أحمد النعيمي إن ما لا يقل عن 80 في المائة من قادة الخط الأول المؤسس للتنظيم قُتلوا أو اعتُقلوا أو أنهم اختفوا من خريطة نشاطات التنظيم منذ ما يزيد عن عامين، وبالتالي فإن استمرار الإعتداءات يستدعي فهم هيكلة وتركيب التنظيم مرة أخرى. وأضاف النعيمي في حديث مع «العربي الجديد»، أن غالبية قادة التنظيم وعناصره المؤثرة حالياً من جنسية عراقية وسورية، على عكس السابق إذ كانت هناك جنسيات أردنية وسعودية ومصرية ومن دول المغرب العربي وحتى أوروبا كانت تشتغل مناصب مهمة، لذا يمكن اعتبار القاعدة المتوفرة لدى العراقيين حالياً بحاجة إلى إعادة تحديث. ووصف سجن الحسكة الخاضع لسيطرة مسلحي «قسد» بأنه «مصدر المعلومات الأبرز للجانبين العراقي والأميركي».

بدوره، قال اللواء طارق العسل، وهو قائد شرطة الأنبار السابق ويعمل حالياً كمساعد لقوات «الحشد العشائري»، إن «للحكومة العراقية من واجبها تمكين قوات الأمن بالشراكات الأمنية المتخصصة بتزويدها بالمعلومات والبيانات، لا سيما مع الجانب الأميركي والتحالف الدولي المسؤول عن سماء العراق». وأوضح في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هناك حقيقة تسعى إلى تسطيحها أغلب القوى السياسية والأجنبية التي تتعامل مع التحالف الدولي والجانب الأميركي بحساسية، وهي أن التحالف يخدم القوات العراقية ويزودها بكثير من المعلومات، والعكس أيضاً صحيح، فهناك طلعات جوية تنفذها طائرات التحالف، تكون عادة وفق معلومات عراقية خالصة». ورأى أن «هذه الشراكة أو التوصل إلى شراكات أمنية جديدة وإعداد قاعدة بيانات حديثة، هي أمر مهم، لا سيما أن كثيراً من الأسماء المهمة في داعش قُتلت وبعضها فقدت، وهناك قادة جدد».

تسعى القوات العراقية للتعرف على قيادات «داعش» (زيد الصيدي/فرانس برس)

تدمير أوكار

أعلنت السلطات الأمنية العراقية، أمس الأربعاء، توجيه ضربات لأوكار لتنظيم «داعش» في كركوك. ووفقاً لبيان صدر عن خلية الإعلام الأمني الحكومية، فإن «طائرات القوة الجوية العراقية نفذت ثلاث ضربات مدمرة في وادي شاي ضمن قاطع عمليات كركوك، بواسطة طائرات سوخوي 25، استهدفت أوكارا لداعش، كما نفذت طائرات اف 16 ضربات أجهزت فيها على ما تبقى من هذه الأوكار». كما أعلنت الخلية القبض على «وزير زراعة داعش» في الأنبار.

المغرب: ائتلاف حكومي من 3 أحزاب

اعلن رئيس «التجمع الوطني للاحرار»، عزيز اخنوش، عن ائتلاف يضمّ حزبه و«الاصالة والمعاصرة» و«الاستقلال»، لتشكيل الحكومة المقبلة

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعلن رئيس الحكومة المكلف، عزيز أخنوش، أمس الأربعاء، تشكيل أغلبية حكومية تضم 269 مقعداً برلمانياً من أصل 395 مقعداً، وبثلاثة أحزاب سياسية هي «التجمع الوطني للأحرار»، و«الأصالة والمعاصرة»، و«الاستقلال»، وذلك بعد 12 يوماً من تعيينه من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس رئيساً للحكومة.

وقال أخنوش خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام لحزب «الأصالة والمعاصرة» عبد اللطيف وهبي، والأمين العام لحزب «الاستقلال» نزار بركة: «تمكنّا من تشكيل أغلبية حكومية منسجمة ومتماسكة في وقت وجيز لمواجهة التحديات، لا سيما في ظل هذه المرحلة الدقيقة، التي تفترض التسريع في تفعيل النموذج التنموي الجديد، مع ما يستدعي ذلك من ضرورة ضمان فعالية الأداء الحكومي. كما أن تشكيل الأغلبية الحكومية تم بناء على احترام الناخبين». واعتبر أخنوش أن «هذه الأغلبية هي ترجمة للإرادة الشعبية التي منحت هذه الأحزاب المراتب الأولى، ونجحت بغالبية كبيرة في إقناع الناخبين». ولفت إلى أن «التجمع الوطني للأحرار» يتقاسم مع هذه الأحزاب الشيء الكثير تاريخياً وحاضراً ومستقبلاً، وتتقاطع البرامج بهذه الانتخابات الأخيرة فيما بينها بشكل كبير. وكشف رئيس الحكومة المكلف أن هذه الأحزاب ستعمل على اقتراح أسماء تتمتع بالكفاءة والمصداقية والأمانة لتحتمل مختلف المسؤوليات، و«حتى نفي بالتزاماتنا وتعهداتنا ونكون في مستوى تطلعات المواطنين»، من جهته، قال وهبي، إن الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي الجديد ستتعاون على تهيئة حكومة منسجمة تتعامل بمسؤولية مشتركة وتتواجه مع الملفات ولا تؤخرها وتبني للمغاربة أملاً مستقبلية. وشدّد على أنه «ستتعامل بحسن نية وصدق ونزاهة وبجرأة وصراحة ووضوح، طيلة مدة هذه الحكومة. وأتمنى نجاحها في خلق الأمل للمغاربة ورفع الظلم الاقتصادي والاجتماعي على كثير من المغاربة».

واعتبر وهبي، خلال كلمة له في المؤتمر الصحافي المشترك للأغلبية الجديدة، أنه من المفروض على الأحزاب الثلاثة أن تقدم نموذجاً لحكومة قوية لإخراج المغرب من الأزمة ومساعدة المغاربة على بناء مستقبل أفضل. ولفت إلى أن الإرادة المشتركة هي التي يمكن أن تبني نموذجاً لحكومة منسجمة بأفكارها وبرامجها وسلوكها ومواقفها تجاه جميع القضايا. من جهته، أبدى نزار بركة، خلال كلمته، تطلع حزبه إلى حكومة قوية بإرادة قوية للتغيير والقطع مع السياسات السابقة، معتبراً أن الائتلاف الحكومي الجديد يسعى إلى استعادة الثقة في المؤسسات.

ويأتي الإعلان عن تشكيل الأغلبية الحكومية الجديدة في وقت اعتبر فيه حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، الذي أعلن أول من أمس الثلاثاء، انتقاله إلى صفوف المعارضة، أن جهات حزبية تسعى لـ«فرض نوع من الهيمنة القسرية على كل المؤسسات المنتخبة». ووصف الأمر بأنه «يتنافى مع تحديات المرحلة التي تقتضي حماية التعددية السياسية والحزبية، باعتبارها أحد المفاتيح الضرورية لإشراك أوسع لكل القوى الحزبية والمدنية في ورش تفعيل النموذج التنموي الجديد، الذي يعتبر مخاض حوار وطني ومجتمعي ومدني موسع». وعبّر الحزب عن رفضه لما وصفها بـ«المقدمات غير المطمئنة»، والتزامه بالدفاع عن المكتسبات الاجتماعية سواء القائمة أو تلك التي جاءت في التوجيهات الملكية، ومواجهة أي قوانين تمس بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطنات والمواطنين». وأكد في بيان لمكتبه السياسي، أنه سيواجه «كل النزعات المهيمنة والإقصائية، وكل مسعى لواد التعددية الحزبية والسياسية».

وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس، قد عيّن في 10 سبتمبر/ أيلول الحالي، في القصر الملكي بفاس، أخنوش رئيساً للحكومة، وذلك بعد تصدّر حزبه نتائج الانتخابات التشريعية التي شهدتها البلاد في 8 سبتمبر الحالي. وكشفت النتائج التي أعلنتها الداخلية المغربية في 9 سبتمبر الحالي، عن ارتفاع حصيلة «التجمع الوطني للأحرار» إلى مائة ومقعدين نيابيين، متبوعاً بحزب «الأصالة والمعاصرة» بـ86 مقعداً، وحزب الاستقلال بـ81 مقعداً. فيما احتل حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» المرتبة الرابعة بـ35 مقعداً، وحزب «الحركة الشعبية» المرتبة الخامسة بـ29 مقعداً والتقدم والاشتراكية المرتبة السادسة بـ22 مقعداً، في حين احتل «العدالة والتنمية» المرتبة الثامنة بـ13 مقعداً من أصل 395 مقعداً، يتكون منها مجلس النواب المغربي.

تعهّد الشركاء الحكوميون بتشكيل حكومة «لمواجهة التحديات»

شرق غرب

المغرب: اعتقال 4 أشخاص مرتبطين بـ«داعش»

أعلنت السلطات الأمنية المغربية، أمس الأربعاء، عن اعتقال 4 أشخاص للاشتباه في ارتباطهم بمخططات خلية الموالية لـ«داعش»، التي اعتُقل عدد من عناصرها الأسبوع الماضي بمنطقة الرشيدية، جنوب شرقي المغرب. وأفاد المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية)، بأن المعلومات الأولية تشير إلى أن الموقوفين بايعوا أمير تنظيم «داعش» (مجهول الهوية)، وانخرطوا في حملة استقطاب وتجنيد لمصلحة تنظيمهم الذي اختاروا له اسم «جماعة التوحيد الإسلامي بالمغرب».

(العربي الجديد)

الجزائر: وفاة الرئيس السابق بن صالح

أعلنت السلطات الجزائرية، أمس الأربعاء، وفاة رئيس الدولة السابق عبد القادر بن صالح (الصورة)، الذي شغل المنصب بعد استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بين 2 إبريل/نيسان 2019 و26 ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه. وتوفي بن صالح بعد معاناة مع المرض. وتزامنت وفاته مع وفاة بوتفليقة الأسبوع الماضي.

(العربي الجديد)

الحوثيون يتقدمون في مأرب ويتراجعون في شبوة

سيطر الحوثيون، أمس الأربعاء، على مديرية حريب بمحافظة مأرب، شمال شرقي اليمن، بحسب ما أفاد به سكان المنطقة، الذين أشاروا إلى أن الحوثيين حشدوا قواتهم، مساء أول من أمس الثلاثاء في منطقة شقير، البعيدة كيلومترين عن حريب، قبل اقتحامها بعدد كبير من المدرعات والمسلحين، في سياق آخر، أفاد المركز الإعلامي بمحافظة شبوة، بأن «قوات الجيش استعادت عدداً من المواقع التي سيطرت عليها مليشيا الحوثي أول من أمس الثلاثاء بمديرية عسيلان».

(الأناضول)

لبنان: متهم بانفجار المرفأ يطلب سحب التحقيق من القاضي

تقدّم وزير الأشغال اللبناني السابق يوسف فنيانوس، أمس الأربعاء، بطلب أمام محكمة التمييز الجزائية لنقل دعوى تحقيقات انفجار مرفأ بيروت من أمام المحقق العدلي القاضي طارق البيطار لـ«الارتياب المشروع»، في قضية انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس/آب 2020. وكان البيطار قد أصدر مذكرة توقيف غيابية بحق فنيانوس في 16 سبتمبر/ أيلول الحالي، بتهمة الإهمال والتقصير والتسبب بوفاة وجرح مئات الأشخاص، وذلك لتمنّعه عن حضور جلسة الاستجواب التي حدّدت له بتاريخه.

(العربي الجديد)

أفغانستان: هجوم على طالبان في جلال آباد

أفادت مصادر قبلية أفغانية، أمس الأربعاء، عن وقوع هجوم لمسلحين مجهولين على مركز أمني لحركة طالبان في مدينة جلال آباد، ما أدى إلى مقتل اثنين من عناصر الحركة على الأقل. وكشف أحد المصادر أن المسلحين هاجموا مركز الحركة، وقتلوا اثنين من عناصرها وأخذوا أسلحتهما. كما سقط قتيل مدني في العملية.

(العربي الجديد)

الغلاف

في خطوة رمزية، رفض نواب من الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي الأميركي تضمين تمويل «القبّة الحديدية» في مشروع قانون لتمويل الحكومة في واشنطن، ما أدى إلى سحب المشروع، وعكس العلاقة المتوترة بين تل أبيب والحزب الديمقراطي الأميركي، منذ صعود الجناح التقدمي فيه. ولن يؤدي سحب المشروع، بأي حال، إلى تقليص الدعم الأميركي اللامشروط لدولة الاحتلال، وهو دعم يحظى بتوافق تاريخي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتستكمله إدارة جو بايدن بنهج ثابت، رغم الأصوات المعارضة

القبّة الحديدية في الكونغرس

إنذار من تقدميي الحزب الديمقراطي لإسرائيل

واشنطن ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

تلقت إسرائيل، أول من أمس الثلاثاء، إشارة سلبية من الكونغرس الأميركي، الذي يسيطر عليه الديمقراطيون، تتعلق للمرة الأولى بتمويل منظومة الدرع الصاروخية «القبّة الحديدية»، التي بدأت الولايات المتحدة بتمويلها ثم دعم تحديثها وتطويرها، منذ عام 2010، في عهد باراك أوباما. وعلى الرغم من محاولة تل أبيب وحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، التقليل من أهمية سحب التمويل من قانون للميزانية قصيرة المدى في مجلس النواب الأميركي، قبل إحالته إلى مجلس الشيوخ للمصادقة عليه، على أن يلحق تمويل «القبّة» الإسرائيلية بقانون آخر، إلا أن الأصوات الإسرائيلية والأميركية، واليهودية النافذة في واشنطن، والتي تعالت تنديداً بذلك، تعكس التوتر الذي يبقى سائداً بين إسرائيل والحزب الأزرق، منذ عهد أوباما، والذي يجعل تل أبيب دائماً في حالة قلق، لا سيما مع تعالي نفوذ التقدميين داخل الحزب الديمقراطي الأميركي. إلا أن ذلك لا يبدل كثيراً في المعادلات القائمة، والدعم الأميركي اللامشروط واللامحدود لإسرائيل منذ عقود، وهو التزام يتواصل مع إدارة الرئيس الحالي جو بايدن وفريقه المعروف بدعم وتأييده لإسرائيل.

وسحب الديمقراطيون في مجلس النواب الأميركي، أول من أمس، تمويلاً عسكرياً بقيمة مليار دولار لإسرائيل من مشروع قانون لتمويل الحكومة الأميركية، بعد اعتراضات من التقدميين الديمقراطيين في المجلس، على رأسهم إلهان عمر ورشيدة طليب والكسندريا أوكاسيو كورتيز. وعلى الرغم من تطمينات أعضاء الكونغرس الديمقراطيين من المعتدلين، للديمقراطيين، بأن مشروع القانون سيقر لاحقاً، وفي وقت قريب، إلا أن تقارير عدة أشارت إلى ذلك قد لا يكون محسوماً، ومنها موقع «بوليتيكو» الأميركي الذي كان أول من كشف عن سحب المشروع.

وفي حيثيات سحب المشروع، الذي وافقت عليه رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، فقد اعترضت مجموعة من النواب الديمقراطيين على بند في مشروع قانون الإنفاق المؤقت الأميركي، حول تمويل الحكومة الاتحادية حتى 3 ديسمبر/ كانون الأول المقبل ورفع حد الاقتراض في الولايات المتحدة، لتوفير التمويل الإضافي حتى تتمكن إسرائيل من تجديد نظام «القبّة الحديدية»، الذي تنتج شركة «ريثيون» الأميركية الكثير من مكوناته. ورفض المعترضون أن يتمّ الربط في نص واحد بين «القبّة الحديدية» وتمويل الحكومة، وأجبر الاعتراض لجنة القواعد في مجلس النواب، على تأجيل تمويل المنظومة الإسرائيلية لفترة وجيزة، علماً أن المشروع بعد السحب عاد ومرّ بأغلبية ضيقة، قبل إرساله إلى «الشيوخ». وتحتاج بيلوسي إلى دعم كاف للمشروع، علماً أن المشروع مرّ مع ما يتضمنه من مساعدات كبيرة للاجئين الأفغان. وتعهد قادة لجنة المخصصات بإدراج تمويل النظام الإسرائيلي في مشروع قانون الإنفاق الدفاعي، قبل نهاية العام، لكن ذلك قد يمهد الطريق لخلاف جديد. وذكر «بوليتيكو» أن التصويت اللاحق قد لا يكون محسوماً بدوره. وقدّمت الولايات المتحدة أكثر من 1,6 مليار دولار لإسرائيل، لتطوير وبناء نظام القبّة الحديدية، وفقاً لتقرير هيئة أبحاث الكونغرس العام الماضي، ما يعكس الدعم القوي الدائم لإسرائيل بين الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء. وعلى الرغم من أن أوباما قدّم ميزانيات خلال عهده حملت تقليصاً للدعم الأميركي لإسرائيل، خصوصاً خلال فترة التفاوض مع إيران، لكن ذلك شمل ما يسمى «البرنامج التعاوني» دون القبّة الحديدية. ويقول المدافعون عن «القبّة»، إنه نظام يهدف إلى «إنقاذ أرواح المدنيين» الإسرائيليين، وهو ما سُدّدت عليه صحيفة «وول ستريت جورنال» التي تعدّ صوت المحافظين في واشنطن، أمس، في افتتاحيتها، علماً أن «القبّة» اختبرت مراراً في كلّ عدوان نفذته إسرائيل على قطاع غزة، آخرها في مايو/ أيار الماضي. وعلى الرغم من استشهاد أكثر من مائتي فلسطيني في غزة جراء العدوان، وسقوط أكثر من ألفي جريح، إلا أن بايدن سيتبنى هوير، الثلاثاء، ونقل موقع «والاه» الإسرائيلي أنه على أثر المحادثة، أصدر لبيد بياناً قال فيه إن هوير «كرّر التزامه والتزام البيت الأبيض ورئيسة مجلس النواب نانسي بلوسي والسيناتور تشاك شومر زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب، الذين التزموا أمام حكومة إسرائيل بأن تمر ميزانية المساعدات لمنظومة القبة الحديدية قريباً، وذلك بعد اتصال هاتفي أجراه مع زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب الأميركي الإسرائيلي يائير لبيد، بـ«التأجيل الفني»، قائلاً إن زعماء الحزب الديمقراطي أكدوا له انه سيتم تحويل التمويل قريباً، وذلك بعد اتصال هاتفي أجراه مع زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب الأميركي سيتني هوير، الثلاثاء. ونقل موقع «والاه» الإسرائيلي أنه على أثر المحادثة، أصدر لبيد بياناً قال فيه إن هوير «كرّر التزامه والتزام البيت الأبيض ورئيسة مجلس النواب نانسي بلوسي والسيناتور تشاك شومر زعيم الأغلبية الديمقراطية في الإسرائيلي يائير لبيد، بـ«التأجيل الفني»، قائلاً إن زعماء الحزب الديمقراطي أكدوا له انه سيتم تحويل التمويل قريباً، وذلك بعد اتصال هاتفي أجراه مع زعيم الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب الأميركي سيتني هوير، الثلاثاء. ونقل موقع «والاه» الإسرائيلي أنه على أثر المحادثة، أصدر لبيد بياناً قال فيه إن هوير «كرّر التزامه والتزام البيت الأبيض ورئيسة مجلس النواب نانسي بلوسي والسيناتور تشاك شومر زعيم الأغلبية الديمقراطية في

المشكلة في القيادة

ضمّ فريق النواب الديمقراطيين الذين طالبوا بسحب تمويل «القبة الحديدية» من مشروع التمويل الاتحادي، كلا من إلهان عمر وايانا بريسلي والكسندريا كورتيز ورشيدة طليب وكوري بوش وجمال بومان.

وقال بومان (الصورة)، إن اعضاء مجلس النواب لم يُتح لهم الوقت الكافي للنظر في الامر، معتبرا ان «المشكلة هي ان القيادة تُلقي بشيء ما على طاولتنا وتعطينا حوالي 5 دقائق لنقرر ما سنفعله، ثم نحاول المضي قدما في ذلك».

حاولت حكومة نفتالي بينت التقليل من وقع سحب المشروع

هاجم الجمهوريون الحزب الديمقراطي رداً على الخطوة

بلغ عدد المعترضين على تضمين تمويل القبّة في القانون 10 نواب (Getty)

اليهودي الأقوى في الولايات المتحدة، لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية، «إيباك». وسارع زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب كيفن مكارثي، إلى اتهام الديمقراطيين «بالإذعان لنفوذ نوابهم الراديكاليين المعادين للسامية»، ورأى السيناتور المحافظ تيد كروز أنه «أمر مأسوي، الزعماء الديمقراطيون يستسلمون لليسار المعادي للسامية»، وهو ما أكده أيضاً السيناتور توم كوتون. وأعلن الجمهوريون أنهم لن يصوّتوا في مجلس الشيوخ لصالح مشروع القانون، كما أعرب بعض الديمقراطيين الوسطيين عن أسفهم للخطوة. ورأت النائبة الديمقراطية إليسا سلوتكين، وهي محلّلة سابقة في «سي آي إيه»، أن الاعتراض على تمويل «القبّة» خطوة «غير مسؤولة، أظهرت الرغبة في مهاجمة شيء ما، أيّ شيء، ما دام يتعلق بدولة إسرائيل».

وفي تل أبيب، نقلت صحيفة «هآرتس» عن مصدر إسرائيلي قوله إنّه لا يتوقع أن يلحق أي ضرر بعمل «القبّة الحديدية» حتى الحصول على المساعدات، وأن التقديرات هي بتحويل هذه المساعدات خلال أسابيع قليلة. وأشار الموقع إلى تصريح النائب الأميركي الديمقراطي جيم ميكاغورن، إلى أن قيادة الحزب ملتزمة بتحويل هذه المساعدات كجزء من ميزانية الأمن الأميركي، كما كان الحال في سنوات سابقة عندما تمّ الأمر دون إثارة معارضة الجناح التقدمي في الحزب.

وحاولت إدارة وحكومة بينت، إلقاء اللوم في هذا التطور، على عهد رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو. وفي هذا الإطار، نقل موقع «والاه» عن لبيد قوله، إنه بعد سنوات من إهمال الحكومة السابقة للكونغرس وللحزب الديمقراطي، ما ألحق ضرراً بعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة، فإننا نقوم بإعادة بناء الثقة مع الكونغرس، وأنا أشكر الإدارة والكونغرس على التزامهم المتين بالأمن الإسرائيلي».

وبعد إقراره في مجلس النواب، يتعين على «الشيوخ» إقرار النص ليحال إلى بايدن لتوقيعه ونشره قانوناً نافذاً. وأكد هوير أن «الرئيس يريد أن تتمّ الموافقة على هذا النص»، وكذلك يفعل جميع القادة الديمقراطيين في الكونغرس، مضيفاً أنه لن يكون هناك أي «انقطاع» في هذا التمويل.

وأثار سحب الديمقراطيين للمشروع ردود فعل غاضبة، من الجمهوريين ومن بعض الديمقراطيين، بالإضافة إلى اللوبي

شرق غرب

تصريح مشترك لإسرائيل ودول عربية في جنيف

قدّمت إسرائيل والدول العربية الشريكة معها في اتفاقيات التطبيع، المسماة بـ«اتفاقيات أبراهام»، أمس الأربعاء، تصريحاً مشتركاً في مؤسسات الأمم المتحدة في جنيف، قام بقراءته المندوب البحريني عبد الكريم البشيري، وذلك بمناسبة مرور عام على اتفاقيات التطبيع بين دولة الاحتلال وكل من الإمارات والبحرين والمغرب. وحمل التصريح المشترك عنوان «النساء والسلام والدبلوماسية»، وهو أول تعاون علني مشترك بين إسرائيل وهذه الدول مجتمعة.

(العربي الجديد)

أسرى «الجهاد» يواصلون تصعيدهم

أكّد نادي الأسير الفلسطيني، أمس الأربعاء، استمرار أسرى حركة «الجهاد الإسلامي» في خطواتهم النضالية ضد الإجراءات التنكيلية التي فرضتها إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي عليهم. وأوضح نادي الأسير في بيان، أن أسرى «الجهاد» شكّلوا لجنة طوارئ بعد محاولة إدارة سجون الاحتلال حلّ البنية التنظيمية لهم، مضيفاً أن الأسرى باشروا العصيان على جميع قوانين السجن، موضحاً أن السجانين يقومون بتفييدهم وإجبارهم على الخضوع لهم بالقوة.

(العربي الجديد)

بوريل يلتقي عبد اللهيان

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس الأربعاء، أن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد جوزيب بوريل (الصورة)، اجتمع مع وزير الخارجية الإيراني الجديد حسين أمير عبد اللهيان على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تمّ اللقاء نظرا لعدم عقد اجتماع وزاري لأطراف الاتفاق النووي على هامش الجمعية العامة. وذكر الاتحاد الأوروبي أن عبد اللهيان أكد الرغبة في استئناف المفاوضات في موعد قريب، فيما شدّد بوريل على «الأهمية البالغة لاستئنافها على وجه السرعة».

(رويترز)

تحذيرات تركية لسفينة يونانية في شرق المتوسط

أصدرت سفينة حربية تركية، أمس الأربعاء، تحذيراً لسفينة أبحاث يونانية لمنعها من دخول ما تعتبرها تركيا مياهها الإقليمية. وذكر تقرير إعلامي تركي أن سفينة المسح البحري «نوتيكال جيو» واجهت الفرقاطة «عروج رئيس» أثناء محاولتها دخول الجرف القاري لتركيا، مضيفة أن السفينة التركية وجهت رسالة لاسلكية تحذر سفينة المسح اليونانية من أنها ستتدخل إذا واصلت مسارها.

(أسوشييتد برس)

أوكرانيا: محاولة اغتيال مستشار الرئيس

تعرض سيرغي شيفير، المستشار الأول للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الأربعاء، لمحاولة اغتيال فتح خلالها مجهولون النار على سيارته في منطقة كييف. وأوضحت الشرطة الأوكرانية أن سيارة شيفير «أصيبت بأكثر من 10 رصاصات، كما جرح السائق»، فيما أكد المسؤول في الأغلبية الرئاسية في البرلمان ديفيد أراخاميا أن مستشار الرئيس «بصحة جيدة».

(فرانس برس)

الحدث

هل يصل قطار التسويات إلى ريف درعا الشرقي؟

بعد سيطرة النظام السوري على ريف درعا الغربي، بموجب تسوية روسية، تصدّر ملف الريف الشرقي واجهة التطورات مع احتمال حصول تسوية مماثلة في بلداته وقراه قريباً

أمين العاصي

ينتقل قطار التسويات بين بلدات الريف الغربي في محافظة درعا، جنوبي سورية، مع دخول قوات النظام إليها تباعاً لاستلام الأسلحة من الأهالي وإجراء تسويات لمدنيين وعسكريين، ضمن خريطة روسية من غير الواضح بعد ما إذا كانت ستشمل بلدات في ريف درعا الشرقي تحت سيطرة «اللواء الثامن» التابع للروس، حول هذه التطورات، ذكر الناشط الإعلامي أبو محمد الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قوات النظام قامت، أمس الأربعاء، بحملة تمشيط في بلدة زيزون، غربي درعا، في إطار الاتفاق مع اللجنة المركزية في محافظة درعا، وضمن اتفاقات التسوية وفق الرؤية الروسية، التي بدأت في مطلع شهر سبتمبر/ أيلول الحالي في منطقة درعا البلد. وأشار الحوراني إلى أن عدة بلدات وقرى في ريف درعا الغربي أجرت تسويات مع قوات النظام تحت إشراف روسي، وهي: تل شهاب وقرى في محيطها، والمزيرب، والبادودة، وطفس، موضحاً أنه بقيت في الريف الغربي خارج التسويات منطقة حوض اليرموك التي تضم 11 بلدة.

وفي السياق، قدّرت مصادر محلية عدد الأشخاص الذين أجروا تسويات في محافظة درعا حتى يوم أمس بنحو 3000 شخص، مشيرة إلى أن قوات النظام استلمت قطع السلاح الخفيف، كما انتشرت في العشرات من المواقع داخل البلدات. وبيّنت أن كل بلدات الريف الغربي في محافظة درعا ستدخل تباعاً ضمن اتفاق التسوية الروسية. في موازاة ذلك، أشار «تجمع أحرار حوران» إلى أن قوات النظام بدأت أمس بإزالة السواتر الترابية من حاجز «السرايا»، الفاصل بين أحياء درعا البلد وطريق السد والمخيمات ومركز مدينة درعا، لافتاً إلى أنها بدأت بإخلاء حاجز المخابرات الجوية الواقع بين المنطقة الصناعية ومخيم درعا، وفق اتفاق بين لجنة النظام الأمنية ولجنة درعا البلد، حصل يوم أول من أمس الثلاثاء. وكان النظام السوري قد بدأ في ذلك اليوم بتغذية أحياء درعا البلد بالتيار الكهربائي، بعد انتهاء الحصار الذي امتد لنحو ثلاثة أشهر قبل التوصل لاتفاق التسوية.

ومع استمرار دخول قوات النظام إلى بلدات وقرى الريف الغربي في محافظة درعا، بقي الريف الشرقي لمحافظة درعا خارج التسوية الأخيرة، في ظلّ خضوعه لتسويات العام 2018، التي تمنع قوات النظام من الدخول إليه. والبلدات هي: صيدا، نصيب، الجيزة، المسيفرة، السهوة، الحراك، الكرك الشرقي، غصم، المليحة الغربية، المليحة الشرقية، الغارية الغربية، الغارية الشرقية، بصرى الشام، المتاعية، الطيبة، مليحة العطش، علما، معربه، أم ولد، أم المياذن، طيبسا. وتقع كل هذه البلدات تحت سيطرة «اللواء الثامن» التابع لـ«الفيلق الخامس»، الذي تشرف عليه وزارة الدفاع الروسية، ويضم مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة السورية كانوا قد اختاروا البقاء في بلداتهم وإجراء تسويات مع النظام في منتصف عام 2018.

من جهته، أوضح الناشط الإعلامي يوسف المصلح، من «تجمع أحرار حوران» الذي يضم صحافيين وناشطين من جنوب سورية، أن الريف الشرقي من محافظة درعا يضم عشرات القرى، مرجّحاً أن يكون عدد سكان هذا الريف نحو نصف مليون شخص. وأشار في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الوضع المعيشي سيئ باستثناء عائلات المغتربين»، مضيفاً أن هناك عدداً كبيراً من أبناء هذه المنطقة مغتربون منذ ما قبل الثورة السورية التي بدأت في ربيع عام 2011. وتوقع أن تدخل ضمن عمليات التسوية الجديدة البلدات والقرى البعيدة عن بلدة بصرى الشام. ويتاخم الريف الشرقي لمحافظة درعا الريف الغربي لمحافظة السويداء، والتي تشهد هي الأخرى اضطرابات بين وقت وآخر. وكثرت خلال السنوات الماضية عمليات خطف الأشخاص من الجانبين، وهو ما أدى إلى اشتباكات بين مجموعات محلية مسلحة من المحافظتين. وكانت قد جرت اشتباكات دامية في سبتمبر 2020 بين «اللواء الثامن» وحركة «رجال الكرامة» أدت إلى مقتل مسلحين من الطرفين بسبب خلافات محلية. وأشار المحلل السياسي محمد العويد، وهو من أبناء محافظة درعا، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «ريف درعا الشرقي ضمن اتفاقات التسوية التي أبرمت تحت رعاية روسية في منتصف عام 2018»، لافتاً إلى أن مقاتلي هذا الريف انضووا في «اللواء الثامن» تحت قيادة أحمد العودة. وعن مصير هذا اللواء، ومستقبل ريف درعا الشرقي، اعرب العويد عن اعتقاده بأن «الأمور غير واضحة حتى اليوم»، مرجحاً أن يكون «الريف الشرقي أكثر استقراراً، لأن هناك علاقة ما مع الجانب الروسي. وبقاء الروس في سورية يعني بقاء الفيلق الخامس، ومن ضمنه طبعاً اللواء الثامن في بلدة بصرى الشام». وأضاف أنه «في حال التوصل لتسوية سياسية في سورية فذلك يعني انخراط أفراد اللواء الثامن ضمن المؤسسة العسكرية السورية».

ويقود «اللواء الثامن»، الذي يتخذ من بلدة بصرى الشام مكان تمركزله، أحمد العودة، الذي يُنظر إليه على أنه رجل روسيا في جنوب سورية، وكان له الدور الأبرز في التسويات التي جرت في منتصف عام 2018. وهي التسويات التي أنهت الحرب رسمياً بين فصائل المعارضة وقوات النظام بعد نحو 7 سنوات من الاشتباكات التي سيطرت خلالها الفصائل على الجزء الأكبر من محافظتي درعا والقنيطرة في جنوب سورية، قبل أن يستعيد النظام زمام المبادرة العسكرية مع بدء التدخل الروسي في 30 سبتمبر 2015. وغيّر هذا التدخل خريطة السيطرة في الجنوب السوري وصولاً إلى عام 2018، حين هدد الروس بعمليات عسكرية تتضمن قصفاً جوياً، ما دفع فصائل المعارضة إلى إبرام اتفاقيات تسوية، لم تجلب الاستقرار لمحافظة درعا مع تقفي حالة الفلتان الأمني وعمليات الانتقام من المعارضين من قبل الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.

قوات النظام تنتشر في ريف درعا الغربي (وئام بشارة/فرانس برس)

قوات النظام بدأت بإزالة السواتر الترابية من حاجز السرايا

خاص

إشارات السيسي عن «الإخوان»: رسائل لتركيا وليبيا

أبدى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال الشهر الحالي، انفتاحاً لجهة قبوله بفكر «الإخوان»، ما وضع في خانة الرسائل للخارج

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أثارت الكلمة المرتجلة التي صرّح بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في معرض رده، في 11 سبتمبر/أيلول الحالي، على جلسة نقاشية خلال مؤتمر إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية المصرية، بعد إشارته إلى إمكانية قبوله لفكر جماعة «الإخوان المسلمين»، التي أشار إليها بـ«الفكر المتواجد منذ 90 عاماً»، إذ تفاعل القيادي البارز في «الإخوان» يوسف ندا مع الخطاب، عبر رسالة بعنوان «مصر إلى أين»، مطالباً بإنهاء معاناة السجناء السياسيين في مصر، فيما اعتبرت مصادر خاصة أن رسالة السيسي خارجية، أكثر منها داخلية.

وخلال كلمته في إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، قال السيسي إن «المجتمع على مدى 90 عاماً، يتم صبغه بفكر محدد»، مضيفاً أنه «بالمناسبة، أنا لست مختلفاً مع هؤلاء، ولكن بشرط أن يحترم مساري ولا يتقاطع معي ولا يستهدفني». وتابع: «هذا هو فكره (في إشارة إلى الإخوان)، لن أقول إني ساحترم فكره، إنما ساقبل به، ولكن لا يفرضه عليّ ولا يضغط عليّ به، ولا يحول مسار فكره تجاهي، ليس عليّ أنا، إنما على مصر والمجتمع».

وتحدثت «العربي الجديد»، مع أطراف عدة، للوقوف على حقيقة ما وصف بـ«رسائل السيسي» خلال كلمته، والجهات المقصودة منها. وفي هذا السياق، قالت مصادر مصرية خاصة، إن حديث السيسي خلال المؤتمر لا يعني إمكانية عقد مصالحة مع جماعة «الإخوان» وأعضائها، وفتح الباب مجدداً لعودتهم إلى الحياة السياسية المصرية، أو السماح لهم بالعمل السياسي أو حتى عقد صفقة سياسية معهم. وأضافت المصادر أن الرسالة كان المقصود بها أطرافاً أخرى، هي ليست موجهة إلى الجماعة بالمرّة، ولكن هي موجهة لدول تتواجد فيها الجماعة وترتبطها بها علاقات بأشكال مختلفة، وهذه الدول شرعت مصر أخيراً في مصالحات وإعادة إحياء علاقات معها، وفي مقدمتها تركيا بالطبع، على حدّ تعبير المصادر.

وأوضحت المصادر أن «رسالة السيسي للأطراف التي خاطبها، مفادها بأن علاقاتهم بالجماعة لن تكون عائقاً أمام عودة العلاقات مع مصر، شرط أن تلتزم تلك الدول بعدم خروج أي تحريض من أراضيها ضد النظام المصري أو التأثير السلبي على الأوضاع المصرية من جانب أفراد الجماعة وقياداتها».

وحول إمكانية أن ترتبط رسالة السيسي بجملة تخفيف أو إفراجات عن أعضاء جماعة «الإخوان» في السجون المصرية خلال الفترة المقبلة، أكدت المصادر صعوبة ذلك، مضيفة أن «ملف الإخوان المسلمين بالنسبة للسيسي ربما يكون مغلقاً، هو يدرك جيداً أن اللحظة التي سيسمح فيها بتسهيلات لهم سيكون بقاؤه في الحكم على المحك». ولفتت إلى أن «ملف السجناء سيظل الورقة التي يمسك بها السيسي ليضمن السيطرة على الجماعة ووضعها دائماً تحت ضغط وساعية لكسب رضاه، مع إمكانية تخفيف المعاناة المعيشية داخل السجون، أو إطلاق سراح من تنتهي مدة سجنهم وفقاً للأحكام الصادرة بحقهم، وهذا بالطبع بعيد عن قيادات الصفوف الأولى».

من جهتها، اتفقت مصادر دبلوماسية غربية في القاهرة، مع الطرح الخاص بعدم توجيه الرسالة لإخوان مصر، قائلة إن «هناك أطرافاً أخرى بخلاف تركيا يسعى السيسي لإرساء مبادئ التواصل معها»، مضيفةً «هناك على سبيل المثال إخوان ليبيا، في وقت يسعى فيه السيسي لفتح علاقات واسعة مع الأطراف الليبية، وبالطبع الإخوان هناك ممثلون بقوة، ويلعبون دوراً كبيراً في الغرب، ممثلاً في رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، فيما تسعى القاهرة لتوسيع نفوذها هناك بحثاً عن رضا أميركي ومزايا اقتصادية». ورات المصادر أن الأطراف التي خاطبها السيسي «يبدو أنها تلقت الرسالة، وربما يكون البيان الصادر عن المجلس الأعلى للدولة الليبية موقعاً من المشري (يوم الجمعة الماضي)، والذي يرحب فيه بالاتفاقيات التي وقّعها رئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة مع الحكومة المصرية، ردّاً من جانب الإخوان في ليبيا على رسالة السيسي».

واستبعدت المصادر الغربية أن يكون السيسي مستعداً لبدء حوار مع جماعة «الإخوان»، مشيرة إلى أن رسائله في مجملها تخاطب أطرافاً أخرى غيرهم، ومن بين هذه الأطراف أيضاً الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية، ومنظمات الضغط الدولية التي تتهمه بممارسة انتهاكات بحق معارضيه.

أبرز التفاعلات، جاءت من القيادي البارز في جماعة «الإخوان»، يوسف ندا، عبر رسالة عنونها بـ«مصر إلى أين»، قال خلالها «أسئلة كثيرة فرضها حديث رئيس النظام بمناسبة الإعلان عن مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان». وأضاف: «العالم كله يعلم أن جماعة الإخوان المسلمين، لم تفرض فكرها على أحد طوال الـ90 سنة الماضية، وأن القناعة بهذا الفكر كانت بإذن الله هي الدافع لخدمة الوطن والبذل والعطاء لشعبه والصبر على المحن والمظالم التي وقعت وتقع على أفرادها طوال تاريخها». وحدد ندا ما يمكن توصيفه بشرط لبدء حوار مع النظام المصري، قائلاً إن «فتح الحوار مع رئاسة النظام المصري حالياً كما توحي رسالته، يوجب إنهاء معاناة المسجونين من الرجال والنساء ومعاناة أسرهم، حتى لا تبقى مع المشروع الجديد لحقوق الإنسان وكأنها رهانات على الصبر وتحمّل نتائجه، ولتكن بداية عمل الإستراتيجية الوطنية الجديدة هي تنفيذ ما نصّت عليه المادة 241 من الدستور المصري». وتنص المادة التي أشار إليها ندا، على أن «يلتزم مجلس النواب في أول انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون العدالة الانتقالية الذي يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية».

استبعدت مصادر إفراج السلطات المصرية عن أعضاء بالجماعة

أشار السيسي إلى إمكانية قبوله بفكر «الإخوان» (الجيلا ويس/ فرانس برس)

مرشح الدائرة السابعة (الجسرة) لمجلس الشورى

المهندس يوسف الباكر.. رجل أعمال ومعماري

قطر ستقود نهضة اقتصادية وسياحية ورياضية كبيرة إقليميا ودوليا خلال السنوات المقبلة, وستكون الدوحة قاطرة للنمو العقاري والتجاري والصناعي في المنطقة, وتعافي القطاع السياحي, وازدهار المجال الرياضي, وذلك بعد سنوات من المراوحة بين نمو ضعيف وتطور غير مؤثر بسبب جائحة كورونا, التي غيرت المشهد العالمي وأربكت حسابات الحقل والبيدر معا.

بذرة النجاح في التطور المتوقع، بل المنتظر، كامنة في ثلاثة أحداث كبرى ستغير وجه قطر للأفضل بشكل جذري، وأولها إكمال المؤسسات الدستورية التي حددها دستور دولة قطر من خلال انتخاب مجلس للشورى قريبا.

ورغم أن البعض يعتبر أن حدث الانتخابات ليس هو الشيء الأبرز حاليا، بعد أن أصبحنا في منتصف الطريق لتحقيق حلم أجيال من المواطنين القطريين، وسعي صادق من القيادة الرشيدة لم تدخر جهدا ولا حكمة لتحقيق ذلك الحلم، فإن أهمية انتخابات مجلس الشورى تزداد رسوخا وتأصلا كل يوم، وذلك من أجل إكمال جميع مكونات الدولة الحديثة بمجلس للشورى ينهض بمهمة التشريع، ومراقبة السلطة التنفيذية، ومناقشة ميزانية الدولة بشفافية مطلقة، لذلك فإن مجلس الشورى المقبل سيكون واسطة العقد في بناء دولتنا المستقبلية، دولة المشاركة الشعبية في القرار، والشفافية في العمل، والتعاون بين السلطات لتحقيق الإنجازات، وخدمة مصالح المواطن.

إن مشاركة خيرة أبناء قطر وبناتها في انتخابات مجلس الشورى، وإقبالهم على التنافس النزيه بالبرامج والوعود الانتخابية، يجعلني باعتباري مرشحا عن الدائرة السابعة "الجسرة"، فخورا بما يحدث الآن من وعي كبير لدى المواطنين بأهمية المشاركة في هذه الانتخابات، وحرصهم على التمييز بين البرامج لا بين الأشخاص.

وفي هذا السياق فإنني أمتلك مقاربة مبتكرة لكثير من القضايا التي تهم الشعب القطري الكريم بكل فئاته، شبابا ومتقاعدين ونساءً وأمهات وغيرهم، وذلك من أجل تحقيق خطتي للعمل بمجلس الشورى قائمة على ستة ركائز مهمة، أولها بناء اقتصاد قوي ومتنوع، وثانيهما تفعيل مشاركة جميع مكونات المجتمع القطري للمساهمة في نهضة قطر، وثالثها إتاحة الرعاية الصحية المتميزة لجميع المواطنين، ورابعها توفير تعليم وتدريب يضمن مستقبلا أفضل لأبنائنا، وخامسها تطوير المؤسسات الحكومية ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وسادسها الحفاظ على البيئة والحماية من التلوث.

إن حدث الانتخابات سيكون أمرا فارقا في تاريخ قطر المعاصر، فهو الذي سيجعل من دولتنا أيقونة في المنطقة، يدعم فيها مجلس الشورى جهود الدولة والمواطنين لتحقيق النمو والازدهار، ويعمل أعضاؤه يدا واحدة من أجل تطوير القوانين التي ستمكن المواطن والمستثمر والمبتكر والتاجر والصناعي والمبدع والباحث والموظف، وكل قطري غيور على وطنه، من أن يكون مساهما في لحظة النجاح المقبلة، ومستفيدا من ثمارها بكل عدل وإنصاف، فنحن الغارسون، ونحن من سيقطف ثمار الخير والنماء.

أما الحدث الكبير الثاني الذي ستشهده دولتنا الصاعدة إلى منصات التتويج والفخر، فهو مونديال 2022 لكرة القدم الذي سيجعلنا في قلب العالم، وفي عيون جماهير الكرة، وهم الأغلبية في العالم هذه الأيام.

وباعتباري مشاركا في إعداد ملف بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وتحديدا في الجانب المعماري، فإنني أعرف حق المعرفة أن حدثا عالميا بمثل هذا الحجم والتركيز الجماهيري، والتغطية الإعلامية الضخمة، ليس مجرد تظاهرة رياضية تقع لمدة شهر ثم تنتهي بسرعة، إنه تحد هندسي ضخم، واستثمار كبير في الموارد والبنية التحتية، وإرث معماري مهم لأجيالنا المقبلة.

> إن حدث الانتخابات سيكون أمراً فارقاً في تاريخ قطر المعاصر, فهو الذي سيجعل من دولتنا أيقونة في المنطقة

ومن هذا المنطلق فإنني أعرف يقينا أن من وضع استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 كان واعيا تمام الوعي بأن هذا الحدث العالمي الذي ستحتضنه قطر، وأقصد مونديال 2022، سيكون مؤثرا في خططنا التنموية، وسيمثل بالنسبة لاقتصادنا قاطرة للنمو والازدهار، وسيبقى جاذبا للمبتكرين والمستثمرين من كل أنحاء العالم. إنه حدث سيضعنا على خريطة العالم في الرياضة والاقتصاد والثقافة والإعلام، والأهم من ذلك في السياحة.

ومن هنا يأتي الحدث الأكبر الثالث الذي سيصنع تفردنا إقليميا وعالميا، فالحدثان الكبيران السابقان يمهدان للحدث الأكبر الثالث وهو الازدهار السياحي الذي ستشهده دولة قطر بعد انتهاء مونديال 2022، وبعد اكتمال بنيتها التحتية، وبعد إكمال مؤسساتها الدستورية الضامنة لاستقرارها الطويل.

والسياحة ستكون واحدة من دعائم اقتصادنا المزدهر في المستقبل، وليس الأمر تقليلا من قيمة الصناعات النفطية ولا صناعة الغاز الطبيعي، فهما أساس لا غنى عنه لتحقيق رفاهتنا وازدهار حياتنا ومواردنا، ولكنها ستكون عنواننا الأبرز لبناء اقتصاد قوي ومتنوع ونظيف ومستدام وقائم على المعرفة، يستفيد من العوائد الاقتصادية لتنظيم كأس العالم، ويحقق نجاح خطط تعظيم الاستفادة من استقرار نظامنا السياسي، ويتطور بتطور كل مشاريع القوانين التي سأساهم في اقتراحها بمجلس الشورى، إذا تشرفت بالمشاركة فيه ونلت ثقة الناخبين الكرام، مثل زيادة تشجيع رواد الأعمال الصغار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،

> بذرة النجاح في التطور المتوقع, بل المنتظر, كامنة في ثلاثة أحداث كبرى ستغير وجه قطر للأفضل بشكل جذري

وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام، وزيادة الاهتمام بالقطاع العقاري، وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية والمالية مع العالم، وتفعيل المحكمة الاقتصادية للنظر في مشاكل الاستثمار، وتوسيع مراكز الخدمات والنقل التجاري للشركات. وكل تلك البرامج التي أقترحها ستحقق تطورا مشهودا في قطاع السياحة، وسيصبح مردود هذا القطاع، بالإضافة إلى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة طبعا، عاليا جدا.

إننا في قطر نبتكر اليوم مستقبلا مزدهرا، وسيشمل هذا الازدهار كل أبناء الوطن، لأنهم شاركوا فيه أصلا بالجهد والمعرفة والخبرة والتمويل والصبر، وحتى بالدعاء الصالح، فكل حبة رمل يمكن أن نبني بها وطنا، لأن الأوطان تُبنى بأبنائها جميعا، والوطن لا ينسى فضل أحد عليه.

يفيد تقرير نوعيّ لموقع «نورث 38»، نشرته صحيفة «واشنطن بوست»،بأن المسؤولين الكبار في كوريا الشمالية يخوضون منذ سنوات نقاشات عميقة، بهدف تحديد أولويات المرحلة المقبلة، خصوصاً في مسألة الإنفاق على السلاح أو الاقتصاد

نقاش داخل الحزب الحاكم

حيرة كوريا الشمالية: الاقتصاد أم السلاح؟

أجرت كوريا الشمالية تجارب صاروخية في 15 سبتمبر الحالي (شونغ سون ـ جون/Getty)

حضر ملف كوريا الشمالية في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الـ76، مساء أول من أمس الثلاثاء، مع مطالبة رئيس كوريا الجنوبية مون جاي - إن بـ«استئناف» المحادثات المجمّدة منذ 2019 بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة بشأن برامج بيونغ يانغ للأسلحة النووية والباليستية سريعاً. وجاءت دعوته بعد أسبوع من إجراء بيونغ يانغ تجربة على صاروخ باليستي ردّت عليها سيول بمثلها على الفور. وفي خطابه في الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة قال مون: «أدعو لأن يُستأنف سريعاً الحوار بين الكوريتين، وبين الولايات المتّحدة وكوريا الشمالية». وأعرب عن «الأمل في أن تتجسّد على شبه الجزيرة الكورية قوة الحوار والتعاون القادر على صنع السلام» في هذه المنطقة. وكانت سيول قد أجرت في 15 سبتمبر/أيلول الحالي تجربة إطلاق ناجحة لصاروخ باليستي من غواصة، لتصبح بذلك سابع دولة في العالم تمتلك هذه التكنولوجيا. وأتت هذه التجربة بعد ساعات من إطلاق كوريا الشمالية، الدولة التي تمتلك سلاحاً نووياً، صاروخين باليستيين باتجاه البحر. ويومها «دانت» واشنطن التجربة الصاروخية الكورية الشمالية ولكن ليس تلك التي قامت بها سيول، مما دفع بيونغ يانغ لاتّهامها بـ«الكيل بمكيالين».

لكن الدعوة إلى الحوار قد تصطدم بعراقيل عدة، لا تتعلق بالولايات المتحدة والأمم المتحدة عموماً بل في صفوف حزب «العمال» الحاكم في بيونغ يانغ. في السياق، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تحقيقاً حول التحوّلات الداخلية في كوريا الشمالية. وتطرقت إلى الخطاب المحوري للزعيم كيم جونغ . أون في عام 2018، حين أعلن أنه سيحوّل بلاده من التركيز على التطوير النووي إلى تركيز كل الجهود على تحديث الاقتصاد وتوسعته. وذكرت الصحيفة أن نقاشاً علنياً دار قبل خطاب كيم بين كبار المسؤولين في بيونغ يانغ. وكشفت أن داعمي زيادة الإنفاق الدفاعي على البرامج العسكرية والنووية، يعتبرون أن الاستثمار في الدفاع أساس للاقتصاد المدني.

ونوّهت الصحيفة إلى أن موقع «نورث 38»، التابع لمركز «ستيمسون» للأبحاث ومقرّه في واشنطن، نشر تحقيقاً في 15 سبتمبر الحالي، حول مجريات النقاشات في كوريا الشمالية. وبناء على المقالات المنشورة في المجلات الاقتصادية البارزة في بيونغ يانغ، تتبع الباحثون الصراعات الداخلية حول الإنفاق على تطوير الأسلحة في مواجهة الحاجة إلى السلع الزراعية والاستهلاكية، خصوصاً أن كيم كان يتطلع إلى جعل الاقتصاد محورا أساسياً. وأفاد «نورث 38» بأن الجدال حول أولوية

دفع وصول كيم إلى السلطة لتعزيز الخطاب الاقتصادي

الإنفاق احتدم عندما تولى كيم زمام الأمور في عام 2011، خلفاً لوالده كيم جونغ . إيل، واشتدّت حدته في عام 2018 عندما بدأ كيم التواصل مع قادة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، عاقداً قمّتين مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وقدّم سلسلة اقتراحات لتخفيف العقوبات الدولية مقابل تقليص برنامج بيونغ يانغ النووي.

وحول حقيقة ما يجري في كوريا الشمالية، تحدث محلل الاستخبارات السابق، أحد المشاركين في تقرير «نورث 38»، روبرت كارلين لـ«واشنطن بوست»، مشيراً إلى أن كوريا الشمالية «لا تستطيع فتح أذرعها للخارج بوجه مبتسم من دون امتلاك أسنان حقيقية»، في إشارة إلى مبدأ التفاوض من موقع قوة. وأضاف: «لذلك نراهم يقومون بكل شيء (التجارب الصاروخية)، لأنهم غير متأكدين ما إذا كانوا يمتلكون ما يكفي للتواصل مع الخارج».

واعتبر كارلين، إلى جانب زميلته المشاركة في التقرير، رايتشل مينيونغ لي، وهي محللة استخبارات سابقة في كوريا الجنوبية، أن فهم حسابات السياسة الاقتصادية لكوريا الشمالية والجدال حول استخدام الموارد المحدودة للبلاد، أساس لإحراز تقدم ما في نزع السلاح النووي أو التقارب. واعتبر المؤلفان أن «جزءاً من اقتصاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الاسم الرسمي للشمال)، وربما الأكبر، مكرّس بطريقة أو بأخرى لقطاع الدفاع، ما يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد المدني».

ولجأ كارلين ولي إلى المجلات التي تعكس السياسات والاتجاهات الحالية، في بيونغ يانغ، والتي توقف نشرها منذ شهر يناير/ كانون الثاني الماضي. ولاحظا أن أحد المواضيع الرئيسية التي وجدوها، هو أنه بعد أن تولى كيم السلطة في أواخر عام 2011 وتعهده بتحسين الاقتصاد، حاول تطبيق استراتيجيته عبر الإعلام. وكشفا أنه عندما ظهر كيم لأول مرة علناً خلفاً لوالده، بدأت المجلات الاقتصادية تحمل المزيد من المقالات حول الحاجة إلى إدارة اقتصادية محسّنة بدلاً من الدفاع.

ووفقاً للتقرير، فإن البعض في بيونغ يانغ دعا إلى موقف أكثر تشدداً بشأن الإنفاق الدفاعي كمحفّز للاقتصاد، بينما اقترح البعض الآخر تحويل التركيز بعيداً عن الجيش. ولفتت صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن كارلين ولي حصلا على معلومات من مسؤولين رفيعي المستوى في النظام الكوري الشمالي، لإدراجها في التقرير.

وقالت لي في مقابلة مع الصحيفة الأميركية: «يمكنك متابعة تفكير كوريا الشمالية، والمناقشات الداخلية فيها حول السياسات والمواقف الاقتصادية المختلفة التي قد يفكرون فيها، وما يهتمون به»، مشيرة إلى أن «وسائل الإعلام لا تركّز على مثل هذه النقاشات»، الخارجة عن نمطية التحاليل وسبل التفكير التقليدي بشأن كوريا الشمالية.

وتطرّق تقرير «نورث 38» إلى خطاب كيم في يناير الماضي، حول التخطيط لتطوير أسلحة جديدة وتحسين تدابير الردع الحالية، في إشارة إلى فرض سياسة تعامل مشدّدة مع المجتمع، لكن الكاتبين، كارلين ولي ذكرا أن «المقالات البحثية في عامي 2019 و2020 في بيونغ يانغ، أظهرت أن لا مؤشرات حتى الآن على تراجع كوريا الشمالية عن الإصلاحات الاقتصادية لمصلحة الإنفاق على الدفاع». وهو ما يعني عملياً أن كوريا الشمالية تمارس أفعال المناورة السياسية بالتجارب العسكرية، للخروج باتفاق مع العالم، ينقذها من الأزمة الاقتصادية، وفق شروطها، خصوصاً أن معاناتها لا تقتصر على الفيضانات والجوع فحسب، بل امتد الأمر إلى تفشي وباء كورونا فيها، رغم أن بيونغ يانغ لم تقدّم أرقاماً واضحة في هذا السياق.

(العربي الجديد)

تقليل من أهمية تجارب الجنوب

رات كوريا الشمالية، يوم الإثنين الماضي، ان الصاروخ البالستي قصير المدى الذي كشفت عنه كوريا الجنوبية في 15 سبتمبر/ايلول الحالي «مجرد صاروخ في مرحلة بدائية وغير فعال في الهجوم». واعتبر رئيس وكالة العلوم الدفاعية في كوريا الشمالية جانغ تشانغ ها، في مقال نشرته وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية، انه «وفقاً للصور التي تم نشرها، يبدو انه سلاح غير متقن إلى حد ما، وهو بعيد كل البعد عن ان يكون سلاحاً بحرياً».

متابعة

انقلاب السودان: العسكر يتهمون المدنيين

ردّ مجلس السيادة السوداني، أمس الأربعاء، على المطالبات بتطهيره بعد الانقلاب الفاشل في الخرطوم، متهماً السياسيين بإهانة الجيش وعرقلة المرحلة الانتقالية

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

بعد يوم على الإعلان في السودان عن إفشال محاولة انقلابية على السلطة الانتقالية، نفّذها ضباط من سلاح المدرعات جنوبي الخرطوم، بدا الاختلاف شاسعاً بين المكونين العسكري والمدني في هذه السلطة، في تفسير أسباب الانقلاب، وسط تحميل مجلس السيادة السوداني المسؤولية في هشاشة المرحلة الانتقالية في البلاد إلى السياسيين والحكومة المدنية، ومحاولة المكون العسكري تأليب الرأي العام عليهم، عبر اتهامهم بعدم الالتفات لمصالح المواطنين، وسط البحث والتناحر على المناصب، في مقابل التشديد على أهمية ودور القوات النظامية خلال المرحلة الانتقالية. وجاء كلام كل من رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي)، أمس الأربعاء، بمثابة الرد على رئيس الحكومة عبد الله حمدوك، الذي طالب أول من أمس بضرورة إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية في البلاد، وتطهيرها من فلول النظام السابق. وهاجم البرهان، أمس، القوى السياسية في البلاد، معتبراً خلال حفل تخريج قوات عسكرية غربي الخرطوم أن «هنالك من يسعى للجلوس على الكراسي، ولم نرَ قوى سياسية تتحدّث عن الانتخابات أو هموم المواطنين».

وأضاف: «هناك قوى سياسية تهاجمنا ولن نقبل بأن تتسلط علينا وتوجه لنا الإساءات، وواجبنا منع استئثار جهة سياسية واحدة بالسلطة خلال الفترة الانتقالية». وشدّد على أن «أي جهة لن تستطيع إبعاد القوات النظامية من المشهد خلال الفترة الانتقالية، لأنه ليس هنالك حكومة منتخبة»، متعهداً بـ«بذل كل جهد لمواجهة المخاطر التي تواجه بلادنا». وقال: «نحن أكثر حرصاً على إنهاء الفترة الانتقالية عبر الانتخابات، ونريد دولة مدنية ديمقراطية تحميها القوات النظامية من تقويضها».

بدوره، اتهم نائب البرهان، محمد حمدان دقلو، السياسيين في البلاد بأنهم «سبب الانقلابات العسكرية». وقال دقلو في حفل التخريج نفسه إن «أسباب الانقلابات العسكرية هم السياسيون الذين أهملوا خدمة المواطن وانشغلوا بالكراسي وتقسيم السلطة». وأضاف: «دعمنا مبادرة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، للتوافق، لكنهم مارسوا الإقصاء وكل طرف يحفر للآخر. ينبغي أن نتواثق حول برنامج وطني ونترك أساليب التخوين»، معتبراً أن «الأزمة في السودان لن تحل إلا عبر توحيد الكلمة والعمل بروح وطنية». واتهم دقلو «الشركاء المدنيين في السلطة الانتقالية بإهانة وشتم القوات النظامية»، مضيفاً «لقد سخّرنا كل إمكانيات القوات النظامية وعملنا بكل طاقتنا دون كلل أو ملل، من أجل مصلحة شعبنا واستقرار بلادنا، ورغم ذلك لم نجد من الذين يصفون أنفسهم بالشركاء إلا الإهانة والشتم ليل نهار لجميع القوات النظامية». وذكر أن «الشعب السوداني لم يقصر، صبر كثيراً على هذا التهريج والتخبط، وكذلك المجتمع الدولي»، داعياً إلى «التوافق على برنامج وطني للخروج من الأزمة».

وفي ردود الفعل الداخلية، دعا حزب المؤتمر الشعبي المعارض إلى حل الحكومة الانتقالية، وتكوين حكومة قومية من كفاءات وطنية لا حزبية لإدارة ما تبقى من فترة الانتقال. وشدّد الحزب الذي أسسه الراحل حسن الترابي على الشروع فوراً في الإعداد للانتخابات خلال عام واحد، مع إدارة حوار جامع يتوافق فيه الشعب بكل أطيافه على برنامج وطني لإدارة فترة الانتقال.

وكان عدد كبير من الأحزاب والتيارات السياسية في السودان قد دان أول من أمس المحاولة الانقلابية الفاشلة، مطالبة بالبدء بإصلاح المؤسسة العسكرية والأمنية، كما دانتها قوى دولية من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج وقطر والاتحاد الأوروبي.

وتواصلت الإدانات العربية، أمس، للمحاولة الانقلابية في السودان، حيث صدرت مواقف مستنكرة لها من السعودية والإمارات والبحرين والأردن واليمن. وأعربت الخارجية السعودية، في بيان، عن «إدانتها واستنكارها الشديدين لمحاولة الانقلاب الفاشلة على مؤسسات الدولة الشرعية في السودان»، مؤكدة «تضامن المملكة مع السودان الشقيق في كل ما يدعم أمنه واستقراره ورخاءه حكومة وشعباً».

■ من أجل توازن السوق .. السعر هو عامل مهم ولكن الأهم توافر العرض بما يتناسب مع الطلب.. وبالتالي معالجة اختناق سوق #المحروقات في #لبنان والذلّ اليومي للناس دونها عقبات بعضها متعلق بوفرة #الدولار وبعضها الآخر بإمساك مافيات السلطة بالسوق السوداء! #رفع_الدعم

■ كان لا بد من #رفع_الدعم من زمان، ولم يكن من مبرر للدعم أصلاً، سوى شعبوية خبيثة، تخفي في طيات نفاقها، الاستمرار في النهب، والتهريب، على طريق العبودية وجهنّم الفساد والانهيارات! وداعاً #لبنان_الكبير

■ لحتى خبركم وأنا لست خبير اقتصادي: رفع الدعم عن المحروقات بيرفع الدولار، والاثنين بيتسبّبوا برفع المواد الغذائية ومع رفع المواد الغذائية بيرجع بيرتفع الدولار، ما يرفع سعر المحروقات فترجع بتغلى المواد الغذائية وبيرجع بيرتفع الدولار. ومنبقى بهالدوامة ليصير اسمه تضخم كبير بالبلد

■ كأشجار الياسمين هذه التي زرعتها قبل أشهر وأتابع رعايتها هي أحلامنا بالحرية والكرامة. قد تذبل حينا لأننا فرطنا فيها قليلاً، ولكنها سرعان ما تورق وتزهر كلما ارتوت ماء عذباً زلالاً. #تونس تصارع #الردة #والفوضى #والشعبوية البائسة التي قتلت كل جميل أتت عليه في بلادي

■ #السودان ليس وحده. #الثورات العربية وقعت ضحية للثورات #المضادة. مصر تونس ليبيا سورية العراق لبنان اليمن والسودان. #الثورة السودانية التي أطاحت بالبشير كانت شعبية عظيمة ومطالبها شفافة وواضحة، فكان لها #الثلاثي حمدوك البرهان حميدتي بالمرصاد. #تم اختطافها وتخريب مسارها

■ أشعر عندما أنظر إلى درعا وما يرتكبه الاحتلال الروسي ومليشيات إيران، أن العالم كله فرغ من البشر. سورية موجودة فقط على خريطة العالم، وضمنها درعا. صدقاً في زمن المغول لم يحدث ما يحدث من تعدٍ على شعب والعالم صامت

■ التعذيب في السجون العراقية لا يضاهيه تعذيب في أي سجن عربي آخر. التعذيب في #سجون_العراق غالباً ما يكون بدوافع طائفية، لذلك فهو أقسى أنواع التعذيب. الآلاف يرزحون في غياهب السجون، بعد أن تم انتزاع الاعترافات منهم تحت سياط التعذيب. #حادثة_بابل ليست سوى قمة لهرم الجليد وما خفي أعظم وأبشع